

ظاهرة الطرد في النحو والصرف دراسة في التأصيل والتطبيق

د. نجاح ثويني الدايدي (*)

المقدمة :

كان القياس النحوي من أهم ما تناوله النحاة العرب حينما تطرّقوا لمسائل أصول النحو؛ ففي تعريفهم للنحو بشكل عام عرّفوه بأنه: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»^(١)، والمقاييس المستنبطة هي حُجّة في النحو؛ لذلك فالقياس يعدّ أصلاً من أصول الدراسات اللغوية العربية، وهو عملية غاية في الضبط، يظهر فيها الحكم المبني على قياس فرع على أصل بعلّة جامعة بينهما.

هذه العملية القياسية هي التي تدل على أن «لغة العرب في غاية الضبط، وإن وقع خلاف رجّع لوجه من القياس يقتضيه، ومذهب واضح يقبله قانون كلامهم ويرتضيه»^(٢).

وكون القياس أصلاً من أصول النحو التي يندرج تحته، وأموره تعبّر عن أهميته واستحواذه على جُلّ مسائل النحو، فإنه أيضاً لا يزال جديراً بالدراسة في تقاسيمه التي درج النحاة عليها، والتي من أهمها تلك الصورة الإجمالية المقسّمة إلى قياس الشبه وقياس الطرد وقياس العلة.

(*) أستاذ كلية الآداب، جامعة الكويت.

(١) انظر: المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوّاري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م، ٤٥ / ١.

(٢) فيض الانشراح من طي روض الاقتراح، تأليف: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط١، ٢٠٠١م، ص ٨٥٧.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

وفي كل تلك التقاسيم ينبغي أن يتوافر في القياس أربعة أمور معروفة، سواء أكان قياساً نحويّاً أم قياساً أصوليّاً تابعاً لأصول الفقه، هذه الأمور الأربعة هي: الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والعلة (الجامع بين المقيس والمقيس عليه)، والحكم المبنيّ على تلك العلة؛ لهذا تعد العلة النحوية التي يبني عليها الحكم أهمّ ركنٍ من أركان القياس، وتلك الأهمية نابعة أيضاً من كونها أهمّ ما يمكن للباحث النحويّ أن يبحث عنه ويتعقّب في المسائل النحوية.

بيد أنّ الأمر لم يكن جارياً على سنن واحد؛ فقد وُجد نوع من إلحاق حكم بحكم، لكنه خارج عن إطار تقاسيم القياس التي تنقسم إلى: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، وهي عملية طرد الباب على سنن واحد أو إجراءاته مجرى واحداً.

وهناك مسائل عدة اعتمد فيها النحاة على المادّة المسموعة التي لديهم، وعملوا فيها على طرد الباب على سنن واحد أو إجراءاته مجرى واحداً، أو ما يُعبّر عنه بـ(استدراج العلة) كما ذكر الفيومي عند حذف الواو في الفعل (يعد): «وإنما حُدِّفَت الواو من (يعد) وشبّهه لُوْفُوعها بين ياءٍ مفتوحة وكسرة، وحُدِّفَت مع باقي حروف المضارعة طرداً للباب أو للاشتراك في الدلالة على المضارعة، ويسمى هذا الحذف (استدراج العلة)»^(١).

إن ظاهرة الطرد منتشرة في كثير من القضايا اللغوية الصرفية والنحوية، وهي ظاهرة ربما تقترض علة الأصل في الفرع على سبيل القصد الذي يظهر من نصّ اللغويين على ذلك، والذي سيأتي معنا في ثنايا الدراسة.

مشكلة الدراسة:

إنّ ظاهرة الطرد في اللغة العربية جديرة بالانتفات إليها بحثياً، والوقوف على خباياها، وقضاياها، وصدائها، وآراء النحاة وغيرهم ممّن تناولوها فيها؛ وهذه

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ٦٦٥/٢.

د. نجاح ثويني الداودي

الدراسة تدور حول بيان ماهية تلك الظاهرة (الجانب التأصيلي)، والكشف عن صداها وأثرها في اللغة العربية (الجانب التطبيقي).

لذلك تتحدّد مشكلة الدراسة في الأسئلة البحثية التالية:

١ - ما أثر ظاهرة الطرد في التقعيد للصرف العربي؟

٢ - ما أثر ظاهرة الطرد في التقعيد للنحو العربي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- الوقوف على الجوانب المختلفة لتلك الظاهرة وتتبعها في الأساليب المختلفة عند النحاة؛ وذلك بغرض تأصيلها.

٢- الكشف عن دور ظاهرة الطرد وأثرها في التقعيد للعربية على المستويين: الصرفي البنيوي، والنحوي الإعرابي، وشموليتها في ذلك.

٣- تحديد بعض المواضع التي اعتمد اللغويون فيها على ظاهرة الطرد في تفسير الظواهر اللغوية التي لا تنتظم مع قواعدهم الصرفية والنحوية.

الدراسات السابقة:

لم تحظ ظاهرة الطرد ببيان شاف وتوضيح واسع من كثير من الباحثين، وقد وقفت على بحثٍ على شبكة المعلومات للباحثة/ منار خالد بادي بعنوان (طرد الباب على سنن واحد: مفهومه، وماهيته)، وهو بحث منشور بمجلة جامعة ذي قار، عام ٢٠١٥م، وبعد مطالعة هذا البحث اتضح أنه مجرد تعريف نظري يتناول الظاهرة، ويوضح مفهومها دون التعرّض لتطبيقات النحاة أو تأصيل الظاهرة تأصيلاً جامعاً مانعاً.

== ظاهرة الطرد في النحو والصرف ==

مصطلح (الطرد) بين الظاهرة والقياس:

قياس الطرد - في أصول النحو - هو «الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة»^(١)، أي: تفقد المناسبة في العلم، وهذا هو تعريف الأنباري الذي ذهب إلى عدم حجية هذا القياس الذي يفتقد للعلة، وخالف في ذلك بعض النحاة الذين ذهبوا إلى حجية هذا القياس.

لم يكن قياس الطرد محلّ احتجاج عند بعض النحاة بسبب النظرة التي تشبّه بظاهرة (طرد الباب على سنن واحد) من حيث كون العلة فيها غير مناسبة وغير مطردة؛ ذلك أنّها (ظاهرة طرد الباب على سنن واحد) تخلو من وجود العلة الجامعة، فعدم اطراد العلة عند بعض النحاة في قياس الطرد أو عدم مناسبتها - مع خلوّها في (طرد الباب على سنن واحد) - ربما يوقفنا على فرق جوهري بين الاثنين أو تقارب من بعيد.

أما كون (قياس الطرد) محلّ احتجاج عند آخرين من النحاة فهذا يُنبئ عن تغاير واضح بينه وبين (اطراد الباب على سنن واحد)؛ إذ إنّ العلة واضحة في (قياس الطرد)، غير موجودة - أو ضعيفة - في (طرد الباب على سنن واحد).

إن الكلام على حيثيات استعمال تلك الظاهرة عند النحاة والصرفيين، والعلاقة بين استعمالهم لها وعدم اطلعهم على السماع، أو كونهم يريدون أن يجروا أبواب الفعل أو أسماء الفاعلين أو المفعولين - على سبيل المثال - على سنن واحد، وهذه الأمور وغيرها تناولها النحاة بالتنظير في كتبهم.

يقول ابن يعيش: «قال صاحب الكتاب: ويجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سنن واحد»، ثم قال بعد ذلك: «قال الشارح: اعلم أنّ ما جاوز من

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢،

د . نجاح ثويني الداودي

الأفعال الماضية ثلاثة أحرف - سواء كانت بزيادة أو بغير زيادة - فإن مصادرها تجري على سنن لا يختلف وقياس واحد مطرد في غاية الأمر وأكثره^(١).
وتلك الظاهرة تكشف لنا أيضاً عن كيفية استعمال النحاة لأمر ومساائل لا يوجد بها علة، كما يعبر ابن يعيش بقوله: «ومثله قولهم: أكرم، وأصلة أكرم بهمزتين، فحذفوا الهمزة الثانية كراهية الجمع بين همزتين لثقل ذلك، ثم أتبعوا ذلك سائر الباب، فقالوا: يكرم وتكرم، فحذفوا الهمزة، وإن لم توجد العلة فيجري الباب على سنن واحد»^(٢).

فتصريح ابن يعيش هنا يُعد بمثابة الوقوف على حقيقة تلك الظاهرة التي لا توجد بها علة، وهو أمر تناقشه الدراسة في مقابل من رأى من الباحثين أنها تدخل ضمن إطار القياس لأن العلة متحققة فيها^(٣).

والكلام على مفهوم (الطرد على سنن واحد) وعلاقته بـ(قياس الطرد) يخلص إلى أنه لا علاقة بين ظاهرة (طرد الباب على سنن واحد) و(قياس الطرد) الذي هو قسم من أقسام القياس باعتبار العلة الجامعة؛ فالقياس - باعتبار العلة الجامعة التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه - ينقسم إلى (قياس العلة) و(قياس الطرد) و(قياس الشبه).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تبين الدراسة هذه الظاهرة في بعض المسائل التي يمكن من خلالها أن نجزم بأن هذه الظاهرة موجودة ولها أثر واضح في القضايا والمسائل النحوية والصرفية أو لا.

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب، يعيش بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، د.ت، ٦/٤٧.

(٢) السابق: ١٠ / ٥٩.

(٣) توصلت الباحثة منار خالد بادي في بحثها إلى أن (طرد الباب على سنن واحد) يعد داخلاً في إطار القياس محتجاً بكونه يشتمل على علة، انظر: طرد الباب على سنن واحد: مفهومه، وماهيته، منار خالد بادي، بحث منشور بمجلة جامعة ذي قار، ٢٠١٥م.

== ظاهرة الطرد في النحو والصرف ==

حدود الدراسة:

تتخذ هذه الدراسة من كتب النحو والصرف التي وردت فيها ظاهرة الطرد مجالاً لها، وذلك إلى جانب كتب إعراب النصوص والخلاف النحوي التي تعدُّ مادة تطبيقية ثرية لهذه الظاهرة تبعاً لما جرى عليه النحاة في كتبهم.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في محورين:

المحور الأول: ظاهرة الطرد في الصرف العربي.

المحور الثاني: ظاهرة الطرد في النحو العربي.

**

المحور الأول

ظاهرة الطرد في الصرف العربي

تتحدّد البنية الصرفية من ناحية القسمة العقلية في إطار الفعل والاسم، والفعل والاسم يدخلهما كثير من الأمور التي تعتريهما من ظواهر ودلالات مذكورة لدى النحاة، وتتنوّع تلك الظواهر والدلالات بحسب كل واحد منهما كثرةً وقلّةً، وقد كان من أهم ما جاء في الفعل والاسم ظاهرة الطرد التي تحدّث في صيغتهما أو بنيتهما الصرفية، وهذا المحور يختصّ بتلك الظاهرة في كل منهما:

أولاً: ظاهر الطرد في القضايا المتعلقة ببنية الفعل:

تدخل ظاهرة الطرد في الفعل بكثرة، مما يؤكّد أنها تحتاج إلى البحث والدراسة في هذا الجانب؛ ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

(١) الطرد في جري المتقابلات في الأزمنة على سنن واحد:

عند الحديث عن تخلّص الفعل للاستقبال أورد ابن مالك كلاماً في التسهيل يبيّن كيفية تخلّصه للاستقبال؛ فقال: «ويُتخلّص للاستقبال بظرف مستقبل، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً أو وعداً، وبمصاحبة ناصب، أو أداة ترجّ أو إشفاق أو مجازاة، أو (لو) المصدرية، أو نون التوكيد، أو حرف التنفيس، وهو السين أو (سوف) أو (سف) أو (سو) أو (سي)»^(١).

وعند الحديث عن (سف) و(سو) وأنّ أصلهما (سوف) ورد اعتراض على هذا الكلام، وهو أنه لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مدة التسويّف بهما سواء، وليس كذلك بل هي ب(سوف) أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها.

(١) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار

هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ٢٣-٢٦.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

وقد ردَّ ابن مالك على تلك الدعوى بأنها مردودة بالقياس والاستعمال؛ أما القياس فهو أنَّ الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق الماضي دون تعرُّض لقرب الزمان وبعده، فينبغي أن لا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرُّض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد^(١). هكذا ردَّ ابن مالك على اعتراض من قال بالتفرقة بين (سو) و(سوف) بأن سوف تقتضي طول المدة عن (سو)، وبأنه لا ينبغي هذا الأمر لأنه يوجد تقابل بين الماضي والمستقبل، وكما أنه لا يقصد بالماضي إلا مطلق الماضي، فكذلك لا ينبغي للمستقبل إلا أن يراد به مطلق الاستقبال من أجل اطراد الباب أو جريانه على سنن واحد.

٢) الطرد في الحذف في بنية الفعل:

يتبيّن ذلك مما يلي:

أ- يكثر الحذف في بنية الفعل لجريانه على سنن واحد مع غيره من الأفعال، يتضح ذلك من الفعل (لا تهنوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾^(٢)، وأصله: (لا توهنوا) حذف الواو طردًا للباب لحذفها في يهن؛ لأنه أصله يوهن، وذلك لوقوع الواو بين عدوّتيها الياء والكسرة، فحذف من الفعل في الآية طردًا للباب مع حذفها في يهن^(٣).

ب- يكثر الحذف في نون الرفع مع نون التوكيد الخفيفة، فنون الرفع مع نون التوكيد الثقيلة تحذف لتوالي الأمثال في حين أن توالي الأمثال مع نون التوكيد الخفيفة غير متحقّق، ومع ذلك فقد أوجب النحاة حذف نون الرفع مع نون التوكيد

(١) انظر: السابق، الصفحات نفسها.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٩.

(٣) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، المطبعة المنيرية، د.ت،

١٧/١٤٠-١٤١.

د . نجاح ثويني الداودي

الخفيفة، واختلفوا في علة ذلك ما بين التخفيف لشبهها في حذفها مع نون الوقاية، وذهب آخرون إلى حذفها مع الخفيفة طردًا للباب وحملًا على حذفها مع الثقيلة.

يقول سيبويه: «وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة - حُدِّفَت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلن ذلك ولتذهبن؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاثُ نونات، فحذفوها استتقالًا، وتقول: هل تفعلن ذلك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف»^(١).

ت- يكثر حذف همزة (أفعل) في المضارع؛ فظاهرة الطرد في حذف همزة (أفعل) في المضارع تتضح بشكل كبير؛ إذ إنَّ تقرير الصرفيين لحذفها تخفيفًا جاء من غير ذكر علة معينة أو مع غياب العلة، وهذا ما يوضح لنا أنها غير قياس الطرد كما سبق الكلام في هذه النقطة؛ ومثال ذلك في حذف همزة (أفعل) في الفعل (أحسن) و(أكرم) و(أخرج)، فأصل ذلك كله: أُوحَسِنَ و أُؤكِرَمَ و أُؤخِرَجَ، وهذا القياس العام الذي ينبغي أن يأتي عليه الفعل، بيد أنهم حذفوا الهمزة تخفيفًا واجتماع همزتين في صدر الكلام، وهو ما يؤدي إلى الثقل في النطق، وهو ما توجيه الهمزة الثانية، ثم اطرَدَ الباب في جميع صيغ المضارع المبدوءة بباقي حروف المضارعة مثل الفعل: نُحَسِنُ ونُكْرِمُ ونُخْرِجُ^(٢).

من هذا يتضح طرد المتقابلات في أزمنة الأفعال وطردها في أبنيتها، وهاتان قضيتان من قضايا الطرد في الأفعال صرفيًا.

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م، ٣/ ٥١٩،

وحاشية الصبان على الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ٣/ ٣٢٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين

عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م، ٤/ ٣٦٠-٣٦١، وهمع الهوامع، جلال

الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، ٣/ ٤٦٣.

== ظاهرة الطرد في النحو والصرف ==

ثانياً : ظاهرة الطرد في القضايا المتعلقة ببنية الاسم:

تدخل ظاهرة الطرد في بنية الاسم بكثرة، كما دخلت في بنية الفعل، وهذا يؤكد أن تلك الظاهرة تعترى الصيغة الصرفية في جميع أحوالها، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

(١) الطرد في التغيُّرات التي تقتضي معنى صرفياً:

ألجأ توالي الساكنين عند تثنية الاسم المقصور وجمعه بالألف والتاء إلى تغيير ألفه عند تثنيته أو جمعه، وذلك لاجتماع ألف المقصور مع ألف التثنية، أو الياء في جمع المؤنث السالم، ومن ثمَّ فلم يكن بُدُّ من إجراء معيَّن يخلِّص من هذا التوالي الممنوع للساكنين، ومعلوم أن حذف ألف المقصور غير ممكن؛ لذلك عدل عن حذفها إلى التغيير بالرد إلى الأصل في الثلاثي؛ كما في: هدى وهديان وهديات، وعصا وعصوان وعصوات، أو بالقلب ياءً مطلقاً في الرباعي فأكثر؛ كما في حُبلى حُبليان حُبليات.

ولم تتوافر تلك الضرورة المُلجئة إلى التغيير في الاسم المقصور مع الاسم الممدود، ومع ذلك فقد تغيَّر آخر الاسم الممدود عند تثنيته وجمعه، وذلك إذا كانت همزته زائدة للتأنيث؛ كما في: حمراء وحمراوان وحمراوات، أو إن كانت منقلبة عن أصل؛ كما في: كساءان وكساوان وعلباء وعلباوان.

وقد جرى هذا التغيير في الاسم الممدود عند كثير من الصرفيين تبعاً أو اطراداً لهذا التغيُّر في الاسم المقصور، قال الرضي: «وقد تغيَّر علامة التأنيث إذا اضطروا إليه، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو: حُبليان، أو ألف الجمع نحو: حُبليات، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو: حمداوان وحمراوات إجراءً لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحداً في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع»^(١).

(١) شرح الرضي على الكافية، حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى،

طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٦م، ١ / ١٩٥.

٢) الطرد في الإعلال والإبدال:

من ذلك:

أ- قلب الواو المتطرّفة الرابعة فأكثر إثر فتحة ياء: الأصل في قلب الواو المتطرّفة ياءً أن تقع متطرّفة إثر كسرة، أيًا كان عدد حروف الكلمة أو نوعها، وإنما يجب هنا لصعوبة الانتقال من كسر إلى ضمّ فتقلب ياءً لمناسبة الكسرة، وفي الماضي المعتل اللام بالألف المنقلبة عن أصل واوي والزائدة على ثلاثة أحرف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك؛ مثل: زكّيت، ورجّيت، واستدعيّت، ونحو ذلك؛ إذ الأصل فيها: زكّوت، ورجّوت، واستدعوت، وكذلك عند اشتقاق اسم المفعول من الأفعال السابقة في حالة التنثية، نحو: مزكّيان، مرجّيان، مستدعيان؛ إذ الأصل فيها مزكّوان، ومرجّوان، ومستدعيّوان.

وهذا القلب الذي حدث في الموضعين في حمل الفعل الماضي على الفعل المضارع عندما لم ينكسر ما قبل آخره، نحو: يزكّي، ويرجّي، ويستدعي، كما حُمِل اسم المفعول على اسم الفاعل لمّا كان اسم الفاعل ينكسر آخره في غير الثلاثي، وقد حدث كلُّ هذا من أجل طرد الباب على طريقة واحدة وإجراء للجميع مجرى واحد^(١).

ب- قلب المد لواقع بعد ألف (مفاعل) همزة: تقلب الألف في جمع مفاعل همزةً، وذلك عندما تكون في المفرد مادة زائدة عن ثلاثة؛ نحو: رسالة ورسائل، عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن الأصل في الإعلال بالقلب في هذا الموضع إنما هو للألف على وجه خاصّ دون الياء والواو؛ وذلك لما يترتّب على وقوعها بعد ألف مفاعل من توالي ساكنين: ألف

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م، ١/ ١٠-١٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بحاشية الصبان (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، د.ت، ٤/ ٤٢٨.

== ظاهرة الطرد في النحو والصرف ==

المفرد الزائدة وألف الجمع الزائدة أيضاً، وللتخلص من اجتماع الساكنين كان لابد من حذف إحداهما، والحذف هنا يؤدي إلى اللبس بالمفرد فتعين قلب الألف همزة، ثم حملت الياء والواو على الألف، وهذا الاطراد في هذا المثال لا يظهر فيه علة، ممّا يؤكد أن ظاهرة (طرد الباب على سنن واحد) غير قياس الطرد المستلزم لوجود العلة.

من هذا يتضح علة التغييرات التي طرأت على البنية الصرفية للأسماء، سواءً أكانت لزيادة معنى أو مجرد إبدال وإعلال لعلل صرفية أو صوتية، وبناءً على وجود تلك العلة يظهر قياس الطرد.

خلاصة المحور الأول:

لقد ظهر الطرد في الصرف العربي، حيث دخلت ظاهرة الطرد في القضايا المتعلقة ببنية الفعل، مثل: جري المتقابلات في الأزمنة على سنن واحد، والحذف في بنية الفعل.

كما دخلت هذه الظاهرة في القضايا المتعلقة ببنية الاسم؛ كما في التغييرات التي تقتضي معنى صرفياً، والإعلال والإبدال في الأسماء، كقلب الواو المتطرّفة الرابعة فأكثر إثر فتحة ياء، وقلب المد لواقع بعد ألف (مفاعل) همزة. وفي هذه المسائل كان للعلماء آراء مختلفة ولها دلائل وبراهين إلا أن الراجح دوماً كان طرد الباب على نسق واحد.

**

المحور الثاني

ظاهرة الطرد في النحو العربي

أولاً : ظاهرة الطرد وانضباط القاعدة:

كان لظاهرة الطرد تأثيرٌ في انضباط القاعدة النحوية في التراث العربي، ولهذا التأثير أطرٌ متعدّدة ومناحٍ مختلفةٌ، هذه المناحي وتلك الأطر تدلُّ على جهد النحاة العرب في وضع تلك القاعدة.

وقضية الطرد تتعلّق بالقاعدة النحوية الكلية، كما تتعلّق بالضوابط؛ فالطرد هو أحد الأساليب التي تعمل على اتساق القواعد والضوابط النحوية؛ لكي يلتزم الإطار العام الذي وضعه النحاة وخاصةً في حمل بعض التراكيب على بعض.

ففي سياق الحديث عن إعراب الأسماء الستة بالأحرف، وأنه مذهب طائفة من النحويين، والخلاف الدائر بين تلك الطائفة وبين سيبويه والفارسي وجمهور البصريين؛ لأنهم يرون أنها معربة بحركات مقدّرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر لآخر - يُعلّون فائدة هذا الإتيان - وهي إفادته الإشعار - بأنّ ما قبل الآخر كان في غير حالة الإضافة حرف إعراب ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾^(١)، و{فقد سرق أخ له}^(٢).

في هذا السياق يقررون أن الشيء إذا لزم شيئاً من باب أُجْرِي جميعُ الباب على وتيرته^(٣)، وهي قاعدة مهمة في هذا السياق؛ إذ إنها تسهّل عملية حمل التراكيب والخروج من عدم ظهور العلة في بعض الأمور التي تحتاج لإعراب دقيق.

(١) سورة يوسف: ٧٨.

(٢) سورة يوسف: ٧٧.

(٣) انظر: حاشية الصبان: ١ / ١١١.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

تتضح أيضاً محاولة انضباط القاعدة من خلال ظاهرة الطرد في تأخير الخبر إذا كان جملة فعلية خوف الالتباس بالجملة الفعلية، وكون هذه العلة تكون في الخبر الملفوظ لا الخبر المقدر الذي يخبر عن مبتدئه بـ(استقر) و(كائن)، أنها جرت في المقدر حكم الملفوظ على أن العلة - وهي أمن اللبس - لا توجد في المقدر^(١).

وكون العلة هنا لا توجد في المقدر أمر سبقت الإشارة إليه من أن الدراسة تحاول تأصيل أن ظاهرة الطرد غير قياس الطرد، ففي ظاهرة الطرد توجد افتراضات لوجود العلة، بيد أنه في قياس الطرد لا بد من وجود العلة.

كذلك في باب ما ينصب ثلاثة مفاعيل، في القول بزيادة الهزمة في (ظننت)، ومنعهم فيها هذا الزيادة، فلا يقال: (أظننت زيدا عمراً قائماً)؛ لأنه لم ينقل عن العرب، فقد أجازهم قوم طرداً للباب^(٢).

ثانياً : ظاهرة الطرد في المقدمات النحوية:

يدخل الطرد كثيراً في البناء والإعراب، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

(١) طرد الإعراب في الأسماء الستة: ففي معرض الحديث عن الخلاف الدائر بين النحاة في إعراب الأسماء الستة: هل هي معربة بالحروف أو معربة بالحركات؟ وارتضاء كثير من النحاة الإعراب بالحروف، فإنهم في إعراب (حموك) و(هنوك) طردوا الباب في إعرابهما مع غيرهما من باقي الأسماء الستة.

يقول الرضي: «ثم نقول: جعلوا الواو ياءً في الجر، وألفاً في النصب؛ ليكون الألف إعراباً مثل الفتح، والياء مثل الكسر، لا لانفتاح ما قبلها وانكساره، وجعلت

(١) السابق: ٢٩٧ / ١.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م، ١ /

د. نجاح ثويني الداودي

ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات، ولتناسب الحركات التي قامت مقامها؛ لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبية في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب، وأما في الباقيتين فطردها للباب»^(١).

(٢) طرد فتح الياء في التثنية في حالتي النصب والجر: فياء التثنية في الاسم يجب أن يكون ما قبلها مفتوحًا، فنقول: صاجِبِيكَ وغلَامِيكَ، يقول ابن يعيش: «وأما الياء فلا تخلو من أن يفتح ما قبلها كياء التثنية»^(٢).

وعلة فتح الحرف الذي قبل الياء هي أن الياء الألف التي للمثنى لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والتثنية قبل الجمع، فلذلك استحققت التثنية الفتح في النصب لأصل الألف، وهذا الفتح جاء من أجل أربعة أوجه؛ الأول: أن الفتحه أخصُّ والتثنية أكثر، فجعل الألف للأكثر تعديلًا، الثاني: أن الألف لما اختصت بالتثنية، ولم يكن ما قبلها إلا مفتوحًا حمل النصب والجر عليه طردها للباب، ولم يمكن ذلك في الجمع^(٣).

في هذا المثال حمل فتح ما قبل ياء التثنية في حالتي النصب والجر على حالتها أثناء وجود الألف من أجل طرد الباب على الفتح، أو كما يقول السيوطي في تعليقه للفتح ومقارنته بكسر ما قبل الياء الجمع: «طلبًا للتعاقد لتقع الياء - في الجمع - بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور»^(٤).

(١) السابق: ١ / ٨١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ١ / ١٤٠.

(٣) انظر: علل النحو، أبو الحسن ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م، ص١٦١، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م، ١ / ١٠٢.

(٤) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م، ١ / ٢٣٢.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

٣) طرد الإعراب في الجمع المزيد بالألف والتاء على جمع المذكر السالم: عند الحديث عن إعراب الجمع المزيد بالألف والتاء يذكر النحاة أنه يُعرب بالضممة رفعًا، وبالكسرة جرًّا ونصبًا، وذلك احترازًا عن جمع المذكر السالم، ويعللون اتباعه للكسر وعدم وجود الفتح في حالة النصب إجراءً أو طردًا له مجرى أصله، هذا الأصل هو جمع المذكر السالم^(١).

٤) طرد المعرفة والنكرة: يدخل الطرد أيضًا في باب المعرفة والنكرة، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ- الطرد في الضمائر: في الحديث عن طرد الباب في سنن واحد في الحديث عن الحرف (إلى) أنه إذا دخلت على المضمرة قلبت الألف ياء، ووجه ذلك أن من الضمائر ضمير الغائب فلو بقيت الألف وقيل: (زيد ذهب إله) لالتبس بلفظ إله الذي هو اسم، وقد يكرهون الالتباس اللفظي فيفرون منه، كما يكرهون الالتباس الخطي، ثم قلبت مع باقي الضمائر ليجري الباب على سنن واحد^(٢).

ب- امتناع تقدم اللقب على الاسم: ينقسم العلم من حيث دلالاته على معنى زائد أو عدمه إلى اسم وكنية ولقب، أما اللقب فهو ما أطلق بعد التسمية وأشعر بمدح المسمى به ك(زين العابدين) ونحوه، أو بذمه ك(بطة) و(قفّة) و(أنف الناقة) ونحوها، فإذا اجتمع الاسم مع اللقب فالغالب في اللغة الفصيحة المشهورة أن يتأخر اللقب باتفاق النحاة، وإن اختلفوا في العلة الموجبة لتأخره؛ حيث ذهب فريق إلى أن الموجب لتأخره إنما هو مشابهته للنعته في الإشعار بالصفة، فحمل عليه في التأخر، وذهب فريق آخر ومنهم ابن مالك إلى أن الموجب لذلك إنما هو عدم توهم إرادة مسماه الأول؛ وذلك فيما كان منقولاً عن اسم غير الإنسان، وهو الغالب على اللقب، نحو: بطة، وقفّة، وأنف الناقة، وكرز (خرج الراعي) وغيرها؛ إذ لو

(١) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٧٦.

(٢) انظر: المصباح المنير: ١ / ٢٠.

د . نجاح ثويني الداودي

قدّم هذا النوع لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، فلم يعدل عنه ثم حمل غير المنقول من نحو: الصديق، والفاروق، والأعمش على المنقول عن اسم غير الإنسان؛ طردًا للباب، وإجراء له مجرى واحدًا^(١).

وأما إذا اجتمع اللقب مع الكنية فالراجح امتناع تقدّمه عليها أيضًا، وهو مقتضى تعليل ابن مالك، وذهب آخرون إلى جواز التقدّم وعدمه^(٢).

ثالثًا : الطرد في الجملة الاسمية ونواسخها:

تدخل ظاهرة الطرد في جميع أجزاء الجملة الاسمية، وكذلك نواسخها، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

(١) امتناع دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المنفي: تختصّ (إنّ) المكسورة الهمزة - من بين سائر أخواتها - بجواز دخول لام الابتداء في جملتها، سواء في الاسم أو الخبر أو ضمير الفصل، فإذا دخلت على الخبر فلا بد أن يتوافر فيه ثلاثة شروط، ومن جملة هذه الشروط أن يكون الخبر مثبتًا لا منفيًا؛ فإذا قلت: إن زيدًا لا يهمل في عمله، فلا يجوز أن تدخل اللام على هذا الخبر المنفي في اللغة الشائعة المشهورة.

وقد أخذ النحاة يفسرون هذا المسلك فذهب بعضهم إلى أن العلة من وراء هذا الشرط هي أن لام الابتداء إنما تدخل لإفادة تأكيد الكلام وتقويته، والنفي يتعارض مع التوكيد، وذهب آخرون - ومنهم ابن مالك - إلى أن العلة إنما تكمن في أن أغلب أدوات النفي وأكثرها تبتدئ بحرف اللام، نحو: لا، ولم، ولن، ولمّا، فلو دخلت لام التوكيد عليها لزم توالي لامين، وهو مكروه عندهم، ثم جرى النفي على

(١) انظر: شرح التسهيل: ١ / ١٧٤، وهمع الهوامع: ١ / ٢٨٣.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١ / ٢٨٣.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

سنن واحد، فحمل ما لا يبتدئ باللام من حروف النفي ك(ما) في عدم دخول لام التوكيد عليه مع غياب علته على ما يبتدئ بها طردًا للباب^(١).

(٢) جواز إهمال ليت المكفوفة ب(ما): إذا دخلت (ما) الزائدة على أحد خمسة أحرف من باب إنَّ وأخواتها، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولعلَّ - كفتها عن العمل وجوبًا عند جمهور النحاة، وهي اللغة الفصيحة المشهورة عند عامة العرب.

يرجع هذا الإهمال إلى أنَّ (ما) هذه إنما تهيئ هذه الأحرف الخمسة للدخول على ما لم تكن عليه من قبل، وهو الأفعال، فيزول حينئذ اختصاصها بالأسماء الذي هو موجب عملها أو أساس عملها^(٢)؛ وفقًا لما هو مقرَّر في المبدأ الذي يحكم عمل الحروف، وتصير مجرد حروف ابتداء لا عمل لها، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٣).

أما الحرف (ليت) فإنه ينفرد عن باقي أخواته بجواز إعماله أو إهماله إذا دخلت عليه (ما) الزائدة عند أكثر النحاة، أما إعماله وإنما يرجع إلى بقاء العلة الموجبة له، وهي الاختصاص بالأسماء، وعدم زواله بزيادة (ما) عليها عند الجمهور، كما يرجع أيضًا إلى قوة شبه هذا الحرف بالفعل في رأي بعضهم، وهو ما جعلها تلازم نون الوقاية مع ياء المتكلم دائمًا، ولا تنفك عنها مطلقًا، بخلاف بقية أخواتها.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢٦ / ٢٧، وهمع الهوامع: ١ / ٥٠٦، وحاشية الصبان: ١ / ٤٣٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٨، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٨-٣٣٩، وشرح الأشموني: ١ / ٤٤٣.

(٣) سورة الأنفال: ٦.

د. نجاح ثويني الداودي

وأما عن إهمال (ليت) فإنما أجازته النحاة - مع انتفاء سبب الإهمال فيها - حملاً على أخواتها؛ وطرداً للباب وإجراءً له مجرى واحداً^(١)، وعلى هذا روي بالوجهين قول الشاعر^(٢):

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع (الحمام) ونصبه، فالنصب على الأعمال، والرفع على الإهمال.

٣) بناء اسم (لا) المجموع بالألف والتاء على الفتح: يبنى اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً، وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به؛ لأنه يتركب معها - كما يقول النحاة - تركيب (خمسة عشر)، أمّا عن علامة بنائه فمرتبة على علامة نصبه؛ إذ القاعدة أن يبنى اسم (لا) المفرد على ما ينصب به، فإذا كان ينصب بالفتحة بني مع (لا) على الفتح، كما في المفرد وجمع التكسير، نحو: لا رجل، ولا رجال.

وبناءً على هذا كان الواجب في المجموع بالألف والتاء أن يُبنى على الكسر لمّا كان ينصب بالكسرة، لكن النحاة قد اختلفوا حول بنائه معها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: وجوب بنائه على الكسر، ثم اختلفوا في التتوين وعدمه، فنونه بعضهم قياساً لا سماعاً؛ نظراً إلى أن التتوين للمقابلة لا للتمكّن والصرف، فلا ينافي البناء، ولم ينونه بعضهم الآخر محتجاً بعدم التتوين في نحو: يا مسلمات، اتفأفا، وهؤلاء هم الأكثر.

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م، ١/ ٤١٠-٤١١، وهمع الهوامع: ١/ ٥١٩.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٤.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

الثاني: وجوب بنائه على الفتح بلا تنوين؛ طردًا لباب المعرب بالحركة، وإجراءً له مجرى واحدًا، وإن غابت العلة، وهذا مذهب المازني والفارسي وتبعهما بعض المتأخرين.

الثالث: جواز الأمرين، وهو البناء على الفتح والكسر^(١)، وعلى هذين الوجهين روي قول الشاعر^(٢):

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

ببناء (لذات) على الفتح، وعلى الكسر بلا تنوين، يقول الرضي مرجحًا البناء على الفتح: «والمازني يفتحه بلا تنوين.. حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد (لا) التبرئة، مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله؛ طردًا للباب على نسق واحد»^(٣).

رابعًا : ظاهرة الطرد في الجملة الفعلية:

تدخل ظاهرة الطرد في الجملة الفعلية في الفعل الماضي والمضارع والأمر، وستتضح هذه الظاهرة في الجملة الفعلية من خلال ما يلي:

(١) **إعراب الفعل المضارع:** عند الكلام عن الإعراب واعتزائه للاسم والفعل المضارع يتضح لنا مذهب كل من البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن «الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأنَّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة»، وأما الكوفيون فإنهم قالوا بأنَّ

(١) انظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

ط٤، دت، ٣/٣٠٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٥، وأوضح المسالك: ٢/١٠-

١١، وهمع الهوامع: ١/٥٢٨، وشرح الأشموني: ٢/١٢.

(٢) البيت لسلامة بن جندل السعدي، انظر: ديوان سلامة بن جندل السعدي، تحقيق: فخر

الدين قباوة، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م، ص ٩١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/١٥٨.

د. نجاح ثويني الداودي

الإعراب «أصل فيهما؛ لأنَّ اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجميع»^(١).

هذا الخلاف في تحديد كَوْن الإعراب أصلاً في الاسم والفعل أو أصلاً في الاسم دون الفعل اتضح أثره على الفعل المضارع؛ إذ إن العلة فيه - بناءً على كلام الكوفيين - كما في الاسم، وهي إزالة اللبس الذي يمكن أن يعتري بعض الحالات في الفعل المضارع، ثم حمل ما ليس فيه لبس في المضارع على ما فيه لبس، وهذا ما عبر عنه الرضي بقوله: «طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول، نحو: أكل الخبز زيد، سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكم الذي ثبتت علته في الأقل»^(٢).

(٢) إحقاق هاء السكت بالفعل: في معرض الكلام عن عدم جواز إحقاق هاء السكت في الوقف، يعلل ابن الحاجب عدم إحقاقها له بأنها لو ألحقت بالفعل نحو: ضربه «التبس بهاء الضمير من غير اضطراب في بابيه»، ثم يفسر بعد ذلك (من غير اضطراب في بابيه) بأنه: «احترازاً عن مثل: لم يخشاه، فإنه يحصل الالتباس، لكن اضطراب إلى إحقاقه ببابه؛ نحو: رَه، فألحق الكل، أي: بكل الباب، إجراء للباب كله مجرى واحداً»^(٣).

(١) همع الهوامع: ١ / ٤٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٨.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٤م، ١ / ٥٤٥.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

فخوف الالتباس هنا لم يمنع من إلحاق الأفعال التي في آخرها هاء السكت؛ فإن قوله: (لم يخشه) يحصل به الالتباس للوقوف على الهاء، وهي هنا غير جائزة لكن اضطر إلى إلحاقه ببابه إجراء للباب كله مجرى واحداً.

٣) جريان العلامات في الأفعال على سنن واحد: يجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان المؤنث حقيقي؛ نحو: قامت هند، وورد عن سيبويه جوارها فقد قال: «وقال بعض العرب: قال فلانة»^(١).

وأوجبوا العلامة لأن التاء لفرق الفعل المسند إلى المذكر والمؤنث لا لفرق المذكر والمؤنث، ولأن الماضي مبني على المستقبل فكما لا يجوز: يقوم هند، بالتذكير، لا يجوز: قام هند؛ لأن الياء علامة المذكر والتاء علامة المؤنث، فلا تدخل إحداها موضع الأخرى.

يقول ابن الأنباري: «ولما التزموا التاء في المستقبل فقالوا: تقوم، كرهوا أن يقولوا في الماضي: قام؛ لئلا تختلف العلامات والفروق، فوقفوا بين الماضي والمستقبل لتجري العلامات على سنن واحد، وذلك إذ بين الفعل والاسم بفواصل كما نبه سيبويه»^(٢).

خامساً : ظاهرة الطرد في المكملات والأساليب:

تتضح ظاهرة الطرد في مكملات الجملة الاسمية والفعلية، وكذلك في بعض الأساليب النحوية، وستتضح هذه الظاهرة في المكملات والأساليب من خلال ما يلي:

(١) امتناع تقديم التمييز: اتفق النحاة على عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن العامل فعلاً متصرفاً أو اسماً يشبه الفعل، سواء في تمييز الذات

(١) الكتاب لسيبويه: ٣٨ / ٢.

(٢) المصباح المنير: ٧٠٨ / ٢.

د. نجاح ثويني الداودي

أو النسبة، إلا إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو ما يشبهه، فهناك خلاف بينهم حول تقدّمه حينئذ، حيث ذهب جماعة ومعهم ابن مالك^(١) إلى جواز تقديم التمييز على هذا النوع من العوامل، وذهب غيرهم إلى عدم جواز تقديم التمييز على عاملة؛ لأنّ الأصل الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أو ما يشبهه أن يكون فاعلاً، أي: محوّلًا عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢)، والأصل فيه: واشتعل رأس الشيب، ولا يجوز تقديمه على الفعل، ولأجل ذلك منعوا تقديم التمييز على هذا النوع من العوامل لعدم مخالفة الأصل المقرّر، ثم أعطي حكم التمييز المحوّل عن الفاعل إلى التمييز المحوّل عن غير الفاعل، سواء المحوّل عن المفعول أو المحوّل عن المبتدأ؛ وذلك طردًا للباب وإجراءً له على سنن واحد، وأما ما جاء على غير ذلك فهو عندهم من قبيل النادر أو الشاذ أو الضرورة كما نبه على ذلك الرضي^(٣).

٢) الطرد في أسماء الأفعال: من الأسماء التي خرجت على الأصل في الإعراب أسماء الأفعال؛ فقد تعدّدت أقوال النحاة في تفسير بنائها وتباينت عللهم؛ وذلك تبعًا لاختلافهم حولها من حيث المحل الإعرابي وعدمه؛ فالأخفش ذهب إلى أنها لا محل لها من الإعراب للشبه الاستعمالي بينها وبين الحرف، أما الجمهور فقد ذهبوا إلى أن لها محلاً من الإعراب، وهو إما النصب بأفعال مضمرة، وإما الرفع بالابتداء، وأنّ مرفوعها قد أغنى عن الخبر، والعلة في ذلك تضمن أكثرها، وهو اسم فعل الأمر معنى لام الأمر، ثم حملت أسماء أفعال الماضي والمضارع عليه مع انتفاء هذه العلة طردًا للباب^(٤).

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٨٩.

(٢) سورة مريم: ٤.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ودار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٨٢م، ٢ / ٧٠.

(٤) همع الهوامع: ١ / ٥١.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

يقول ابن جني: «فلما كان معنى اللام عائزاً في هذا الشق، وسائرًا في أنحاءه، ومتصورًا في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى، كما دخل أين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام.. فأما (أف) و(هيهات) وبأبهما مما هو اسم للفعل فمحمول في ذلك على أفعال الأمر، وكأنَّ الموضوع في ذلك إنما هو لـ(صه) و(مه) و(زويد) ونحو ذلك، ثم حمل عليه باب (أف) و(شتان) و(وشكان) من حيث كان اسمًا سمي به الفعل»^(١).

٣) **الاطراد في تنكير الحال:** من الأمور المتفق عليها عند النحاة هو وجوب تنكير الحال، وهذا المسلك يسلكه جمهور النحاة، وهذا التنكير يرجع إلى أن الغالب في الحال الاشتقاق، وفي صاحبها التعريف؛ لأنه بمنزلة المبتدأ المخبر عنه بالحال فلذلك ألزموا الحال التنكير، لعدم توهم كونهما نعتًا ومنعوتًا إذا كان صاحب الحال منصوبًا؛ أي: عند اتحاد حركتي الحال وصاحبه؛ وذلك لعدم الالتباس بالنعت، ثم حملوا حالة الاختلاف في الحركة في تنكير الحال معها على حالة الاتفاق فيها، استدراجًا للعلّة الموجبة للتنكير، وطردها للباب ليجري على طريقة واحدة^(٢).

٤) **امتناع التفريغ في الاستثناء الموجب:** فالاستثناء المفرغ هو ما خلا من المستثنى منه، وأعرب فيه ما بعد (إلا) بحسب ما يقتضيه العامل قبلها، فتصير (إلا) ملغاة لا عمل لها، ويمتنع عند جمهور النحاة وقوع هذا النوع من الاستثناء في الإيجاب، وإنما يشترطون فيه أن يتقدّمه نفي أو ما يشبهه، نحو: ما جاء إلا زيد، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد، وما جاء في ظاهره على خلاف ذلك فهو مؤول عندهم بالمنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّ نوره﴾^(٣)، وقوله

(١) الخصائص: ٣ / ٣٠٠-٣٠١، والعائر: المتردد.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٣ / ٢٢٤، وشرح الأسموني: ٢ / ٢٥٥.

(٣) سورة التوبة: ٣٢.

د. نجاح ثويني الداودي

تعالى: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾^(١)؛ إذ وقع التفرغ في هاتين الآيتين على هذا النحو - كما يقول ابن هشام - لما كان المعنى: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره^(٢).

أما عن علة عدم وقوع التفرغ في الإيجاب، فإنما تكمن فيما يستلزمه ذلك أو يترتب عليه من الاستحالة والكذب؛ لأنك إذا قلت: رأيت إلا زيداً، لزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً، وذلك محال عادة، وكذلك إذا قلت: ضربت إلا زيداً؛ كان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً، وذلك بعيد ومحال في ظل عدم وجود قرينة في الغالب على إرادة جماعة مخصوصة، قال ابن مالك: «والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض؛ لأنه يستلزم منه الكذب»^(٣).

على أنه قد يفهم من التعليل السابق أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب إذا قامت القرينة على إرادة جماعة مخصوصة، كأن يكون المعنى: رأيت غير زيد من الجماعة المعهودة، أو إذا تحققت الإفادة منه، وهو ما يكثر في الفضلات بصفة خاصة، كالظرف والجار والمجرور، وغيرهما، نحو: قرأت إلا يوم الخميس؛ إذ لا يبعد أن تحصل القراءة في كل الأيام إلا يوماً، إلا أن جمهور النحاة قد منعوا من وقوعه في الإيجاب مطلقاً، سواء أفاد أو ترتب عليه كذب واستحالة؛ طرداً للباب ليجري على سنن واحد^(٤)، وإن غابت العلة المانعة من وقوعه في بعض الأحيان؛ كما تقدّم، ولم يخالف في ذلك سوى ابن الحاجب

(١) سورة البقرة: ٤٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢ / ٦٠٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢ / ١٧٠، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٠٦-١٠٧، وشرح الأسموني: ٢ / ٢٢٠.

(٤) انظر: حاشية الصبان: ٢ / ٢٢١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١ / ٢٠٦.

ظاهرة الطرد في النحو والصرف

وبعض من وافقه؛ حيث أجاز وقوعه في الإيجاب بشرط الإفادة، خاصة في الفضلات^(١).

٥) امتناع تقدّم المحصور بـ(إلا): يتفق النحاة على امتناع تقدّم المبتدأ أو الخبر المحصورين بـ(إنما)، وكذا المحصور بها إذا كان فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما، ويتفقون على أن العلة الموجبة لعدم تقدّم المحصور بهذه الأداة خاصة هي خوف اللبس وخشية زوال المعنى المقصود أو انعكاس المراد؛ لأنك إذا قلت: إنما زيد قائم، بالحصر في الخبر (قائم)، كان المعنى حصر (زيد) في صفة (القيام) فإذا قدّمت الخبر المحصور فقلت: إنما قائم زيد، انعكس المعنى وتغيّر، وصار التقديم يفيد حصر القيام في (زيد) وانتفاءه عن غيره، ومن ثم التزم النحاة تأخير المحصور بـ(إنما) مطلقاً - أيّاً كان نوعه وبإجماع - مراعاة لأمن اللبس وحفاظاً على المعنى المقصود أو المراد الذي لا يؤدي أو لا يعلم إلا بقريئة التأخير.

لكن هذه العلة الموجبة لأخير المحصور بـ(إنما) تنتفي تماماً وتزول في المحصور بـ(إلا) إذ المعنى معها واضح ومفهوم ولا يتغيّر، سواء تقدّم المحصور المقترن بها أو تأخر، بخلاف (إنما) ومع ذلك فقد أوجب جمهور النحاة تأخيره أيضاً.

يقول الأشموني: «فإن قلت: المحذور منتف إذا تقدّم الخبر المحصور بـ(إلا) مع (إلا)، قلت: هو كذلك، إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإنما»^(٢).

وكذلك في الفاعل أو المفعول المحصور بها؛ لأنك إذا قلت: ما ضرب عمرو إلا زيداً، بالحصر في المفعول به، ثم قلت: ما ضرب إلا زيداً عمرو، بتقديم هذا

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٦ / ٢.

(٢) شرح الأشموني: ٣٣٤ / ١.

د. نجاح ثويني الداودي

المفعول المحصور، لم يختلف المعنى، وعلم المحصور، سواء تقدّم أو تأخّر؛ لاقتارانه بـ(إلا) وملازمته لها تقدّمًا وتأخّرًا، ومع ذلك ورغم انتفاء هذا المحذور في (إلا) فإن جمهور النحاة يلزمون تأخير المحصور بـ(إلا) حملًا على المحصور بـ(إنما) طردًا للباب، وإجراء للحصرين مجرى واحدًا^(١)، أيًا كان نوع هذا المحصور.

ولم يخالف في ذلك سوى الكسائي وبعض من وافقه - فيما نقل عنه في باب الفاعل - حيث ذهب إلى جواز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً؛ وذلك لأنه ينتقي معها هذا المحذور أو تلك العلة الملزمة لتأخير المحصور بـ(إنما)، وقد استدلّ على ذلك بما ورد من نحو قول الشاعر^(٢):

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم، ولا جفا قط إلا جباً بطلا
خلاصة المحور الثاني:

كان لظاهرة الطرد في النحو العربي أثر في ضبط القاعدة على نسق واحد، وقد ظهر في المقدمات النحوية؛ ففي البناء والإعراب ظهر الطرد في إعراب في الأسماء الستة، وفتح الياء في التثنية في حالتي النصب والجر، وإعراب الجمع المزيد بالإلف والتاء على جمع المذكر السالم، وفي المعرفة والنكرة ظهر الطرد في الضمائر، وامتناع تقدّم اللقب على الاسم.

كما ظهر الطرد في الجملة الاسمية ونواسخها، كما امتناع دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المنفي، وجواز إهمال (ليت) المكفوفة بـ(ما)، وبناء اسم (لا) المجموع بالألف والتاء على الفتح، أما عن الطرد في الجملة الفعلية فقد ظهر في

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٣٧٠، و٢/ ٥٩٠-٥٩١، وشرح الأشموني ٢/

٨٢-٨٣.

(٢) البيت مجهول القائل: انظر: أوضح المسالك: ٢/ ١١٥، وهمع الهوامع: ١/ ٥٨٢.

== ظاهرة الطرد في النحو والصرف ==

إعراب الفعل المضارع، وإِحاق هاء السكت بالفعل، وجريان العلامات في الأفعال على سنن واحد.

وقد ظهر الطرد في المكملات والأساليب، كامتناع تقديم التمييز، وفي بناء أسماء الأفعال، وتكثير الحال، وامتناع التفريغ في الاستثناء الموجب، وامتناع تقدُّم المحصور بـ(إِلا).

**

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١ - ظاهرة الطرد منتشرة بشكل كبير في كتب التراث النحوي بشكل خاص وكتب التراث اللغوي بشكل عام؛ فقد تناولها واضعو المعاجم ومفسرو القرآن الكريم وشارحو الحديث النبوي الشريف.
- ٢ - كانت محاولة التأصيل لظاهرة الطرد في اللغة العربية ضمن التأصيل العام للقواعد التي تنتظم فيها الأحكام والضوابط الصرفية والنحوية، ومحاولة فهم إطار المنهج النحوي عند النحاة ومدى انضباطه فيما بينهم، وكذلك من ناحية التسليم بتلك الظاهرة أو مناقشتها في مواضع تقتضي ذلك.
- ٣ - تعد ظاهرة الطرد في اللغة العربية أمرًا مهمًا للكشف عن استيعاب بعض التغيرات التي تحدث في بنية التركيب الصرفي على مستوى الكلمة، والتركيب النحوي على مستوى الجملة، والتي لم تدخل تحت قياس متناوّل أو سماع منصوصٍ عليه.
- ٤ - في ظاهرة الطرد توجد افتراضات لوجود العلة، بيد أنه في قياس الطرد لا بد من وجود العلة.
- ٥ - من خلال القضايا التي تناولتها الدراسة، والتي أثبتت وجود ظاهرة الطرد فيها، يمكن الاطمئنان أن ظاهرة الطرد كانت حاضرة في عموم التقعيد النحوي والصرفي للغة العربية، وكان ما ذكره البحث مجرد أمثلة.

التوصيات:

من خلال الدراسة ونتائجها، يمكن التوصية بما يلي:

- ١- دراسة ظاهرة الطرد عند كل عام من علماء العربية على حدة لبيان ملامح تلك الظاهرة في مؤلفاته وآرائه.
- ٢- دراسة ظاهرة الطرد عند كل مدرسة من مدارس النحو الكبرى لبيان مزيد من الملامح المميّزة لها في الترجيح النحوي.

المصادر والمراجع

- ١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٢- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
- ٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٤- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٥- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- ٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ٧- حاشية الصبان على الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ٨- ديوان سلامة بن جندل السعدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.
- ٩- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٩٦م.
- ١٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بحاشية الصبان (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، د.ت.
- ١١- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

د. نجاح ثويني الداودي

- ١٢- شرح الرضي على الكافية، حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٦م.
- ١٣- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.
- ١٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ودار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- ١٥- شرح المفصل في صنعة الإعراب، يعيش بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، د.ت.
- ١٦- طرد الباب على سنن واحد: مفهومه، وماهيته، منار خالد بادي، بحث منشور بمجلة جامعة ذي قار، ٢٠١٥م.
- ١٧- علل النحو، أبو الحسن ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، المطبعة المنيرية، د.ت.
- ١٩- فيض الانشراح من طي روض الاقتراح، تأليف: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٠- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- ٢١- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.
- ٢٢- لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.

== ظاهرة الطرد في النحو والصرف ==

- ٢٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- ٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٢٥- المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٦- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.
- ٢٧- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.

* * *